الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعةمحمد بوضياف – المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
WWW-UNIV-MSILA.DZ

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de
la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf – M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques
Tél. / Fax : + 213 35 54 05 05
BP;166,Ichbilia 28003,M'Sila- Algérie

الرقم : 15 /ك ح.ع س/2026

المسيلة في:

مستخرج فردي من محضر مداولات المجلس العلمي للكلية

في يوم: **2025/05/20** (**العشرون من شهر ماي ألفان وخمسة وعشرون**) اجتمع أعضاء المجلس العلمي للكلية في دورته العادية.

و بناءا على التقارير الايجابية للخبراء:

أ.د/ حسام الدين بوعيسي (جامعة المسيلة).

أ.د/ كمال شطاب (جامعة المسيلة).

بخصوص مطبوعة بيداغوجية للدكتور: **عبد الغني حجاب**/ قسم: **العلوم السياسية** المعنونة بـ:"**مدخل الى علم السياسية**".

تم اعتماد المؤلف المذكور أعلاه والمصادقة عليها من طرف المجلس العلمي.

رئيس المجلس العلمي

رئيس المجلس العلمي
أ.د/ والي عبد اللطيف

جامعة محمد بوضياف المسيلة
رئيس
المجلس العلمي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

كلية الحقوق و العلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

FACULTY OF LAW AND POLITICAL SCIENCE

MOHAMED BOUDIAF UNIVERSITY - M'SILA

قسم العلوم السياسية

مدخل إلى علم السياسة

Introduction to Political Science

محاضرات موجهة لطلبة سنة أولى ليسانس علوم سياسية (تكوين مفرد وهجين)

د. عبدالغني حجاب

Dr. Abdelghani Hadjab

البريد المهني: abdelghani.hadjab@univ-msila.dz

https://orcid.org/0009-0001-8595-4553

السنة الجامعية: 2025/2024

هيكلية الدراسة

مقدمة

المحورالأول: أساسيات العلوم السياسية

الفصل الأول: ما هي العلوم السياسية؟ مقدمة عن هذا التخصص ومفاهيمه الأساسية

الفصل الثاني: النظريات والمناهج الأساسية في العلوم السياسية

الفصلالثالث: فهم سياسي الأيديولوجيات

المحورالثاني: الدولة والحوكمة

الفصل الر ابع: الدولة والأمة والسيادة

الفصل الخامس: أشكال الحكم: الديمقراطية والاستبداد

:الفصل السادس: هياكل الحكمالمركزية، والفيدرالية، وما بعدها

المحورالثالث: الجهات الفاعلة والعمليات السياسية

الفصلالسابع : الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية والرأي العام

الفصل الثامن: المشاركة والانخراط: التصويت والأحزاب ومجموعات المصالح

الفصل التاسع: الانتخابات والأنظمة الانتخابية

المحورالر ابع: المؤسسات الرئيسية والسياسة العالمية

الفصل العاشر: المؤسسات السياسية الوطنية: التشريعية والتنفيذية والقضائية

الفصل الحادي عشر: مقدمة في العلاقات الدولية

الفصل الثاني عشر: الحوكمة العالمية والمنظمات الدولية

خاتمة

مقدمة

تعد هذه المطبوعة دليلاً تمهيدياً لمجال العلوم السياسية الجذاب والمتطور باستمرار، وهو مصمم خصيصاً لطلاب السنة الأولى فيمستوى الليسانسالذين يشرعون في رحلتهم الأكاديمية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. سنستكشف في هذه الصفحات الأسئلة والمفاهيم والنظريات والمؤسسات الأساسية التي تُشكل المشهد السياسي في عالمنا. هدفنا هو تزويدكم بأساس شامل وسهل الفهم، يشجعكم على التفكير النقدي في القوى التي تحكم مجتمعاتنا وديناميكيات القوة المعقدة على نطاق عالمي.

العلوم السياسية تخصصٌ يُعالج بعضًا من أكثر أسئلة الوجود الإنساني إلحاحًا واستمرارًا: كيف نُنظّم أنفسنا في مجتمعات؟ من يملك السلطة، وكيف تُمارس؟ ما هي الطرق المختلفة التي نحكم بها أنفسنا، ولماذا نختار هذه الأشكال تحديدًا؟ ما هي الأفكار والمعتقدات التي تُوجّه أفعالنا السياسية وتُشكّل مصائرنا الجماعية؟ وكيف تتفاعل الدول في عالمٍ متزايد الترابط؟

بتعمقك في فصول هذه المطبوعة، ستواجه طيفًا متنوعًا من وجهات النظر والمناهج لفهم السياسة. سنستكشف مفاهيم أساسية كالسلطة والسلطة والشرعية، وهي مفاهيم أساسية لفهم ديناميكيات أي نظام سياسي. سنتناول أيضًا الأطر النظرية الرئيسية التي يستخدمها علماء السياسة لتحليل الظواهر السياسية، بدءًا من الأفكار الكلاسيكية التي شكلت فهمنا لقرون، وصولًا إلى النظريات المعاصرة التي تتصدى لتحديات القرن الحادي والعشرين.

علاوة على ذلك، سنستكشف عالم الأيديولوجيات السياسية المعقد، تلك الأفكار والمعتقدات التي تُشكّل أطرًا لفهم النظام السياسي وتصور كيفية تنظيم المجتمع. من الليبرالية والمحافظة إلى الاشتراكية وما بعدها، سنستكشف المبادئ الأساسية لهذه الأيديولوجيات وتأثيرها على الحركات السياسية والسياسات الحكومية حول العالم.

سترشدك المطبوعة أيضًا عبر هياكل الحكم، مُستكشفًا كيفية تنظيم الدول للسلطة داخل حدودها، سواءً من خلال أنظمة وحدوية تُركز السلطة، أو أنظمة فيدرالية تُقسّمها بين

مستويات حكومية مُختلفة. سنستكشف أيضًا الدور الحاسم للجهات الفاعلة والعمليات السياسية، بما في ذلك الثقافة السياسية، والتنشئة الاجتماعية، والرأي العام، والمشاركة السياسية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والانتخابات.

وأخيرًا، سنخوض غمار السياسة العالمية، ونُعرّفكم بالمفاهيم والنظريات الرئيسية التي تُشكّل أساس العلاقات الدولية. سنتناول أسباب الصراع وسبل تحقيق الأمن، بالإضافة إلى الأهمية المتزايدة للمنظمات الدولية ومبادئ القانون الدولي والدبلوماسية.

في هذه المطبوعة، لا نهدف إلى تقديم إجابات قاطعة، بل إلى تزويدكم بالأدوات والمعرفة اللازمة للتفاعل بوعي ونقد مع تعقيدات العالم السياسي. من خلال استكشاف هذه المواضيع الأساسية، نأمل أن نثير فضولكم، وننمي مهاراتكم التحليلية، ونمكنكم من أن تصبحوا مواطنين واعين ومسؤولين في مجتمع عالمي متزايد الترابط.

د. عبد الغني حجاب

الجزء الأول: أساسيات العلوم السياسية

- **الفصل الأول: ما هي العلوم السياسية؟ مقدمة عن هذا التخصص ومفاهيمه الأساسية.**

- **تعريف السياسة:** استكشاف التعريفات المختلفة من المنظور الكلاسيكي إلى المنظور الحديث

- يتردد صدى مصطلح "السياسة "في حياتنا اليومية، إلا أن معناه الدقيق قد يكون بعيد المنال. في الواقع، قدم علماء من مختلف المذاهب تعريفات عديدة، تُبرز اتساع وتعقيد هذا الجانب الأساسي من المجتمع البشري. يرى بعض المذاهب أن السياسة هي آلية حل النزاعات، وهي عملية إيجاد أرضية مشتركة وسط مصالح متباينة. بينما يُعرّفها آخرون بأنها فن الحكم، أي إدارة شؤون الدولة. علاوة على ذلك، يمكن اعتبار السياسة إدارة الشؤون العامة، شاملةً جميع المسائل التي تهم المجتمع.

- من منظور تحليلي، غالبًا ما تُفهم السياسة على أنها ممارسة السلطة، والقدرة على التأثير في سلوك الآخرين. وهي تتضمن اتخاذ قرارات جماعية، حيث تُتخذ خيارات تؤثر على مجموعة من الناس. وفي كثير من الحالات، تُوصف السياسة أيضًا بأنها عملية تخصيص الموارد الشحيحة داخل المجتمع، بما يضمن تلبية احتياجات الإنسان ورغباته. تُبرز هذه التعريفات المختلفة الطبيعة الخلافية للمصطلح، وتعكس الطرق المتنوعة التي يتعامل بها الأفراد والمجتمعات مع تحديات الحياة الجماعية.

- يُعرَفُ التخصصُ الأكاديميُّ المُخصَّصُ للدراسةِ المنهجيةِ لهذه الظواهرِ باسمِ العلومِ السياسية. يشملُ هذا المجالُ دراسةَ الحكوماتِ، والسياساتِ العامةِ التي تُرسيُها، والعملياتِ السياسيةِ المؤديةِ إليها، والأنظمةِ التي تُمارَسُ فيها الحوكمةُ، والسلوكُ السياسيُّ للأفرادِ والجماعات. يدرسُ علماءُ السياسةِ هذه الجوانبَ على مُستوياتٍ مُختلفة، من المجتمعِ المحليّ إلى الدولةِ القوميةِ والساحةِ الدولية. ويعتمدُ عملُهم على منظورينِ إنسانيٍّ وعلميٍّ، مُستخدمينَ مناهجَ منهجيةً مُتنوعةً لتحليلِ الديناميكياتِ السياسيةِ في جميعِ دولِ ومناطقِ العالم.

- إن غياب تعريف موحد ومتفق عليه عالميًا للسياسة ليس ضعفًا، بل هو مؤشر على ثراء هذا المجال وتعدد جوانبه. ويُبرز هذا أن السياسة ليست مفهومًا جامدًا، بل هي مفهوم يتطور مع المجتمعات ويتكيف مع مختلف السياقات . هذا الغموض المتأصل يدعونا إلى استكشاف مختلف جوانب العلوم السياسية، وتقدير مختلف المناظير التي يُمكن من خلالها فهم الظواهر السياسية.

- **نطاق ومجالات العلوم السياسية الفرعية:** تقديم مجالات الدراسة الرئيسية ضمن التخصص

- يُعدّ تخصص العلوم السياسية مجالًا واسعًا وشاملًا، يتناول مجموعة واسعة من المواضيع المتعلقة بالسلطة والحوكمة والسلوك السياسي. ولفهم نطاقه بشكل أفضل، غالبًا ما تُقسّم العلوم السياسية إلى عدة مجالات فرعية رئيسية، لكل منها تركيزه الخاص ومجموعة أسئلة بحثية خاصة به. وبينما قد يختلف التنظيم المحدد لهذه المجالات الفرعية باختلاف المؤسسات الأكاديمية، تبرز أربعة مجالات رئيسية باستمرار كمجالات محورية لدراسة العلوم السياسية: السياسة الأمريكية، والسياسة المقارنة، والعلاقات الدولية، والنظرية السياسية.

- **تخصص السياسة الأمريكية** على دراسة المؤسسات والسلوك السياسي في الولايات المتحدة. ويتناول هذا التخصص مواضيع مثل دستور الولايات المتحدة، والنظام الفيدرالي، والأحزاب السياسية، والانتخابات، والرأي العام، وجماعات المصالح، ومختلف فروع الحكومة الأمريكية، بما في ذلك الرئاسة، والكونغرس، والقضاء. وتهدف المقررات الدراسية في السياسة الأمريكية إلى فهم آلية عمل النظام السياسي الأمريكي، والعوامل المؤثرة على النتائج السياسية، والتحديات والفرص التي تواجه الديمقراطية في الولايات المتحدة.

- **السياسة المقارنة** دراسة المؤسسات والعمليات والنتائج السياسية في مختلف البلدان. يقارن الباحثون في هذا المجال الفرعي الأنظمة السياسية لفهم آلية عمل الحكومات، وكيفية تنظيم السلطة والتنافس عليها، وكيفية مشاركة الأفراد في مختلف

البيئات السياسية. قد تشمل موضوعات الدراسة التحول الديمقراطي، والاستبداد، والأنظمة الانتخابية، والأنظمة الحزبية، والتطور السياسي في مختلف مناطق العالم. غالبًا ما يهدف علم السياسة المقارنة إلى تحديد الأنماط والنظريات العامة التي تفسر السلوك السياسي البشري وتنوع المؤسسات السياسية.

- **العلاقات الدولية** بدراسة التفاعلات بين الدول، بالإضافة إلى أدوار المنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية في السياسة العالمية. يتناول هذا المجال الفرعي قضايا مثل أسباب الحرب والسلام، والأمن الدولي، والدبلوماسية، والسياسة الخارجية، والقانون الدولي، والاقتصاد السياسي الدولي، والعولمة. تُوفر نظريات العلاقات الدولية، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية، أطرًا مختلفة لفهم أسباب سلوك الدول والجهات الفاعلة الأخرى في الساحة الدولية.

- **النظرية السياسية** في الأسئلة الجوهرية حول طبيعة الحياة السياسية، مستكشفةً مفاهيم مثل العدالة والحرية والمساواة وأشكال الحكم المثالية. ويعتمد هذا المجال الفرعي غالبًا على كتابات الفلاسفة السياسيين الكلاسيكيين والمعاصرين، متطرقًا إلى أسئلة ملحة حول الطبيعة البشرية، والأهداف الأخلاقية للتجمعات السياسية، وأسس السلطة السياسية. كما تشمل النظرية السياسية تحليل وتفسير الأفكار والمفاهيم السياسية وتطبيقها على قضايا الحياة السياسية الدائمة.

- إن اتساق هذه المجالات الفرعية الأربعة في مختلف المناهج الجامعية يُبرز دورها المحوري في تخصص العلوم السياسية. إن فهم هذه المجالات الأساسية سيوفر أساسًا متينًا لدراستك للسياسة، وسيُشكل إطارًا للأجزاء اللاحقة من هذه المطبوعة.

○ الجدول 1: المجالات الفرعية الرئيسية للعلوم السياسية

الحقل الفرعي	التركيز
النظرية السياسية	أسس المجتمع والمؤسسات السياسية، الطبيعة البشرية، الأغراض الأخلاقية للجمعية السياسية، تحليل الأفكار والمفاهيم السياسية.
السياسة المقارنة	تحليل مقارن للمؤسسات السياسية والعمليات والنتائج على المستوى الوطني في مختلف البلدان، ودراسة كيفية عمل الحكومات وتنظيم السلطة.
العلاقات الدولية	التفاعلات بين الدول والجهات الفاعلة الدولية غير الحكومية:على سبيل المثال الأمم المتحدة والشركات المتعددة الجنسيات، وأسباب الحرب والسلام، والأمن الدولي، والاقتصاد السياسي العالمي.
السياسة الأمريكية	المؤسسات السياسية والسلوك داخل الولايات المتحدة، بما في ذلك الدستور، والفيدرالية، والأحزاب السياسية، والانتخابات، والرأي العام، وفروع الحكومة الأمريكية.

المفاهيم الأساسية: القوة والسلطة والشرعية والحوكمة

يكمن في صميم العلوم السياسية فهم العديد من المفاهيم الجوهرية التي تُعدّ أساسية لتحليل آلية عمل الأنظمة السياسية. تشمل هذه المفاهيم: السلطة، والسلطة، والشرعية، والحوكمة، وكلٌّ منها مترابطٌ ارتباطًا وثيقًا، وهو أساسيٌّ لفهم ديناميكيات الحياة السياسية.

القوة، بمعناها الأساسي، هي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين، حتى ضد إرادتهم. ويمكن أن يتجلى هذا التأثير بأشكال مختلفة، من الإكراه المباشر إلى أشكال أكثر دقة من " الإقناع. غالبًا ما يُصنف علماء السياسة القوة إلى "**القوة الصلبة**، التي تنطوي على استخدام القوة أو الإكراه، " و "**القوة الناعمة**، التي تعمل من خلال الإقناع والجذب، "و"القوة الذكية، وهي مزيج استراتيجي من الاثنين. يُعد فهم الطرق المختلفة لممارسة القوة أمرًا بالغ الأهمية لتحليل العلاقات السياسية ونتائجها.

يرتبط مفهوم السلطة ارتباطًا وثيقًا بالسلطة، ويمكن تعريفها بأنها السلطة المقبولة. تتحقق السلطة عندما يعترف الأفراد أو الجماعات بحق الآخرين في ممارسة السلطة عليهم، معتقدين أن الحكومة أو الحاكم قادر على اتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل صحيح ومناسب. غالبًا ما يؤدي قبول السلطة إلى **الشرعية**، وهي الاعتقاد السائد بين المواطنين بأن ممارسة الحكومة للسلطة عادلة ومناسبة. عندما يُنظر إلى الحكومة على أنها شرعية، يزداد احتمال ثقة المواطنين بسلطتها والامتثال لقوانينها ولوائحها طواعيةً.

السلطة التقليدية، التي تستند إلى عادات وتقاليد راسخة؛ والسلطة القانونية العقلانية، التي تنبع من القواعد والقوانين الرسمية؛ والسلطة الكاريزمية، التي ترتكز على الجاذبية الشخصية والصفات الاستثنائية للقائد. غالبًا ما يرتبط استقرار الحكومة بنوع السلطة التي تعتمد عليها، حيث تُفضي السلطة القانونية العقلانية عمومًا إلى أكثر أشكال الحكم استقرارًا لاعتمادها على الإجراءات والقوانين المعمول بها.

وأخيرًا، تشير **الحوكمة** إلى كيفية اتخاذ القرارات وتنفيذها في مجتمع ما. وهي تشمل مختلف العمليات والمؤسسات والجهات الفاعلة المشاركة في ممارسة السلطة وتوجيه شؤون وحدة سياسية، سواءً كانت دولةً أو منطقةً أو حتى منظمةً دولية. وغالبًا ما تعتمد الحوكمة الفعّالة على شرعية السلطة والاستخدام الأمثل للقوة لضمان الاستقرار ورفاهية المواطنين.

يُعدّ الترابط بين السلطة والسلطة والشرعية والحوكمة أمرًا أساسيًا لفهم كيفية عمل الأنظمة السياسية والحفاظ على النظام. وستكون هذه المفاهيم الأساسية بمثابة ركائز أساسية لاستكشافنا للعلوم السياسية في الفصول القادمة.

• الفصل الثاني: النظريات والمناهج الأساسية في العلوم السياسية.

◦ وجهات النظر النظرية الرئيسية: الو اقعية، الليبرالية، البنائية)مقدمات (موجزة.

◦ في مجال العلاقات الدولية، يستخدم الباحثون مناظير نظرية متنوعة لتحليل التفاعلات المعقدة بين الدول والجهات الفاعلة العالمية الأخرى. ومن أبرز هذه المناظير وأكثرها تأثيرًا: الواقعية، والليبرالية، والبنائية. يقدم كل منها مجموعةً متميزةً من الافتراضات حول طبيعة النظام الدولي، وسلوك الدول، وإمكانيات التعاون والصراع.

◦ **الو اقعية** منظور نظري ينظر إلى النظام الدولي على أنه فوضوي، أي أنه لا توجد سلطة عليا تعلو على الدول ذات السيادة. يعتقد الواقعيون أن الدول هي الأطراف الرئيسية في هذا النظام، وأنها مدفوعة برغبة في القوة والأمن. في بيئة الاعتماد على الذات هذه، تتنافس الدول باستمرار، والهدف الأساسي هو البقاء. غالبًا ما تؤكد الواقعية على أهمية القوة العسكرية والتحالفات الاستراتيجية في ضمان أمن الدولة ونفوذها على الساحة الدولية. وبينما يُعد التعاون ممكنًا، يميل الواقعيون إلى اعتباره محدودًا، وغالبًا ما يكون مدفوعًا بالمصلحة الذاتية وتوازن القوى.

◦ **الليبرالية** رؤيةً أكثر تفاؤلاً للعلاقات الدولية. يؤمن الليبراليون بأن البشر خيّرون بفطرتهم، وأن السلام والتعاون بين الأمم ليسا ممكنين فحسب، بل مرغوبين أيضاً. ويؤكدون على أهمية عوامل مثل الترابط الاقتصادي، والمؤسسات الدولية، ونشر الديمقراطية في تعزيز العلاقات السلمية. ويجادل الليبراليون بأن التجارة تُنشئ منافع متبادلة وروابط تواصل بين الدول، مما يُقلل من احتمالية نشوب الصراعات. كما يرون أن للمنظمات الدولية دوراً حاسماً في تسهيل التعاون وإرساء معايير تحكم سلوك الدول. وغالباً ما ينظر الليبراليون إلى نشر القيم الليبرالية والحوكمة الديمقراطية كعامل رئيسي في تعزيز نظام عالمي أكثر سلاماً وانسجاماً.

◦ **البنائية** منظورًا مختلفًا للنظر إلى العلاقات الدولية، مع التركيز على طبيعة النظام الدولي المبنية اجتماعيًا. بخلاف الواقعية والليبرالية، اللتين غالبًا ما تركزان على

القدرات والمصالح المادية، يُشدد البنائيون على دور الأفكار والمعايير والقيم والهويات في تشكيل كيفية إدراك الدول وتفاعلها مع بعضهاالبعضويجادلون بأن النظام الدولي ليس فوضويًا بطبيعته، بل إن طبيعة العلاقات بين الدول تتشكل من خلال تفاهمات وممارسات مشتركة تتطور بمرور الوقت. ويُسلّط البنائيون الضوء على كيف يُمكن أن تؤدي التفاعلات بين الدول إلى تطوير معايير وقواعد تؤثر على سلوك الدولة، بل يُمكنها حتى تغيير هوياتها ومصالحها.

- تُوفر هذه المنظورات النظرية الرئيسية الثلاثة - الواقعية، والليبرالية، والبنائية أطرًا مختلفة لتحليل تعقيدات العلاقات الدولية. يُقدم كلٌّ منها رؤىً قيّمة حول ديناميكيات السياسة العالمية، ويساعدنا على فهم دوافع الدول وسلوكياتها المتنوعة على الساحة الدولية.

- **مناهج دراسة السياسة: التاريخية، السلوكية، المؤسسية، النقدية.**

- دراسة السياسة مسعى متعدد الجوانب، يعتمد على مناهج متنوعة لفهم تعقيدات السلطة والحوكمة والسلوك السياسي. يستخدم علماء السياسة منهجيات متنوعة لدراسة الظواهر السياسية، بدءًا من تحليل الأحداث التاريخية وفحص المواقف والسلوكيات الفردية، ودراسة المؤسسات، وصولًا إلى وجهات نظر نقدية تتحدى المفاهيم التقليدية.

- المنهج **التاريخي** دراسة الأحداث والأفكار والمؤسسات السياسية الماضية لفهم أعمق للسياسة المعاصرة. ومن خلال دراسة التطور التاريخي للأنظمة السياسية، وتطور الفكر السياسي، وإرث الصراعات والحركات السابقة، يمكن للباحثين تحديد الأنماط، وفهم جذور التحديات السياسية الحالية، واستشراف مسارات مستقبلية محتملة. ويؤكد هذا المنهج على أهمية السياق والعمليات طويلة المدى التي تُشكل النتائج السياسية.

- المنهج **السلوكي**، الذي اكتسب شهرةً واسعةً في منتصف القرن العشرين، على الدراسة المنهجية والتجريبية للسلوك السياسي الفردي والجماعي. ويستخدم علماء

السلوك أساليبَ كالاستطلاعات والتحليل الإحصائي والتجارب، سعيًا لفهم أسباب تصويت الناس بالطريقة التي يصوتون بها، وكيفية تشكيل الرأي العام، والعوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، والأسس النفسية للمواقف والأيديولوجيات السياسية. ويؤكد هذا المنهج على الموضوعية وتطوير نظريات قابلة للاختبار حول السلوك السياسي.

- النهج **المؤسسي** على دراسة القواعد والأعراف والمنظمات الرسمية وغير الرسمية التي تُنظّم العمل السياسي. ويشمل ذلك تحليل المؤسسات الحكومية، كالهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح والدساتير في تشكيل العمليات السياسية ونتائجها. يدرس أصحاب هذا النهج كيفية تأثير تصميم هذه المؤسسات ووظائفها على السلوك السياسي وصنع السياسات وتوزيع السلطة.

- وفي الآونة الأخيرة، اكتسبت **المناهج النقدية** أهميةً في العلوم السياسية، متحديةً بذلك الرؤى التقليدية وسعيًا إلى كشف ديناميكيات القوة الخفية وأوجه عدم المساواة. وغالبًا ما تستند هذه المناهج إلى نظريات مثل الماركسية والنسوية وما بعد البنيوية ونظرية العرق النقدية لتحليل كيفية تشكيل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للعلاقات السياسية ونتائجها. وغالبًا ما يركز الباحثون النقديون على قضايا العدالة الاجتماعية والقمع، وكيف تُحافظ الأيديولوجيات وهياكل السلطة المهيمنة على أوجه عدم المساواة . وتعكس المناهج المنهجية المتنوعة المستخدمة في العلوم السياسية ثراء هذا المجال وتعقيده. من خلال الاستفادة من التحليل التاريخي والدراسات السلوكية والفحوصات المؤسسية والمنظورات النقدية، يسعى علماء السياسة إلى توفير فهم شامل ودقيق لعالم السياسة المتعدد الأوجه.

- **الفصل الثالث: فهم سياسي للأيديولوجيات**

◦ **تعريف الأيديولوجية السياسية:** استكشاف المفهوم ودوره في تشكيل المعتقدات السياسية

◦ **الأيديولوجيات السياسية** هي مجموعات من الأفكار والمعتقدات والقيم تُوفر إطارًا لفهم العالم السياسي وتوجيه العمل السياسي. تُقدم هذه الأيديولوجيات تفسيراتٍ لكيفية عمل المجتمع، وتحدد كيفية تنظيمه، وتُحدد الوسائل التي يُمكن من خلالها تحقيق الأهداف السياسية. تُمثل هذه الأيديولوجيات بوصلاتٍ تُساعد الأفراد والجماعات على اجتياز تعقيدات المشهد السياسي وفهم القضايا والتحديات العديدة التي تواجه مجتمعاتهم ودولهم. تلعب الأيديولوجيات السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل معتقداتنا ومواقفنا السياسية. فهي تُوفر أساسًا يبني عليه الأفراد فهمهم لقضايا مثل دور الحكومة، وتوزيع الموارد، وحماية الحقوق، وطبيعة النظام الاجتماعي. غالبًا ما تؤثر هذه الأطر الأيديولوجية على كيفية إدراكنا للأحداث السياسية، وتقييمنا للقادة السياسيين، وتوافقنا مع الأحزاب أو الحركات السياسية.

◦ ومع ذلك، من المهم إدراك أن فهم وتفسير الأيديولوجيات السياسية قد يكون "معقدًا ومتنوعًا. فمصطلحات مثل "ليبرالي "و"محافظ، على سبيل المثال، قد تحمل معانٍ مختلفة في سياقات مختلفة، وقد لا تتوافق دائمًا مع التعريفات التقليدية. علاوة على ذلك، قد يحمل الأفراد المنتمون إلى نفس التقليد الأيديولوجي آراءً مختلفة حول قضايا محددة، مما يعكس الطبيعة الديناميكية والمتطورة للفكر السياسي.

◦ رغم هذه التعقيدات، يُعدّ فهم الأيديولوجيات السياسية الرئيسية أمرًا أساسيًا لكل من يسعى إلى فهم النقاشات والانقسامات الجوهرية التي تُميّز الحياة السياسية. فمن خلال استكشاف المبادئ الأساسية لهذه الأيديولوجيات، يُمكننا تعميق فهمنا لوجهات النظر المتنوعة التي تُشكّل الخطاب السياسي، والرؤى المتنافسة للمجتمع الصالح التي تُحرّك العمل السياسي.

- **الأيديولوجيات الرئيسية:** الليبرالية)الكلاسيكية والحديثة(، المحافظة الكلاسيكية والحديثة)، الاشتراكية)

- من بين طيف واسع من الأيديولوجيات السياسية، تبرز الليبرالية والمحافظة والاشتراكية كأيديولوجيات مؤثرة بشكل خاص في تشكيل الفكر والأنظمة السياسية حول العالم . تقدم كلٌّ من هذه الأيديولوجيات منظورًا مميزًا حول طبيعة المجتمع، ودور الحكومة، والعلاقة بين الفرد والدولة.

- **الليبرالية، في جوهرها، تؤكد على الحقوق الفردية والحريات والحكومة المحدودة**

- التدخل. دافعت **الليبرالية الكلاسيكية**، التي ظهرت خلال عصر التنوير، عن مبادئ مثل الحقوق الطبيعية، والحرية الفردية، وأهمية الأسواق الحرة. ودعت إلى حكومة تقتصر على حماية الحقوق الفردية والحفاظ على النظام. في المقابل، تُبقي **الليبرالية الحديثة** على التركيز على الحقوق الفردية، لكنها غالبًا ما تُقر بدور أكبر للحكومة في معالجة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. قد يدعم الليبراليون المعاصرون شبكات الأمان الاجتماعي، واللوائح التنظيمية لحماية البيئة والمستهلكين، والمبادرات الحكومية لتعزيز تكافؤ الفرص.

- **المحافظة**، كأيديولوجية، عمومًا على التقاليد والنظام الاجتماعي والنهج الحذر تجاه التغيير. غالبًا ما تُشدد **المحافظة الكلاسيكية** على أهمية المؤسسات الراسخة والهياكل الهرمية والقيم التقليدية، معتبرةً المجتمع كيانًا عضويًا ينبغي أن يتطور تدريجيًا. غالبًا ما تجمع **المحافظة الحديثة** في العديد من الديمقراطيات الغربية عناصر المحافظة الكلاسيكية مع التركيز على الأسواق الحرة والتدخل الحكومي المحدود في الاقتصاد. ومع ذلك، قد يتبنى المحافظون المعاصرون أيضًا آراءً أكثر تقليديةً حول القضايا الاجتماعية والثقافية، مُشددين أحيانًا على أهمية الدين والقيم العائلية.

- **الاشتراكية** أيديولوجية تُعطي الأولوية للمساواة الاجتماعية، وتدعو غالبًا إلى مزيد من الملكية الحكومية أو الجماعية لوسائل الإنتاج والتوزيع والتحكم فيها. يعتقد الاشتراكيون عادةً أن التفاوتات الاقتصادية مصدر رئيسي للمشاكل الاجتماعية، وينادون بسياسات تهدف إلى الحد من هذه الفوارق وتعزيز مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا. توجد تيارات مختلفة من الاشتراكية، بما في ذلك الاشتراكية الديمقراطية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاشتراكية من خلال العمليات الديمقراطية، وأشكال أكثر راديكالية قد تدعو إلى تغيير ثوري.

- تُمثل هذه الأيديولوجيات الرئيسية الثلاث - الليبرالية والمحافظة والاشتراكية - وجهات نظر أساسية لا تزال تُشكل النقاشات السياسية وتؤثر على صنع السياسات في دول العالم. يُعد فهم مبادئها الأساسية وتنوعاتها أمرًا بالغ الأهمية للتعامل مع تعقيدات المشهد السياسي.

- **أيديولوجيات أخرى:** الفاشية، الشيوعية، الشعبوية

- إلى جانب الأيديولوجيات الرئيسية لليبرالية والمحافظة والاشتراكية، لعبت أيديولوجيات أخرى مؤثرة أدوارًا بارزة في تشكيل التاريخ السياسي، ولا تزال تمارس تأثيرها في العالم المعاصر. وتشمل هذه الأيديولوجيات الفاشية والشيوعية والشعبوية.

- **الفاشية** أيديولوجية سياسية يمينية متطرفة، استبدادية، قومية متطرفة، تتميز بالسلطة الديكتاتورية، والقمع العنيف للمعارضة، والتنظيم الصارم للمجتمع والاقتصاد. عادةً ما تُركز الأنظمة الفاشية، كتلك التي قادها بينيتو موسوليني في إيطاليا وأدولف هتلر في ألمانيا النازية، على أهمية الأمة فوق كل اعتبار، وغالبًا ما تُعزز الشعور بالوحدة الوطنية والنقاء من خلال القومية العدوانية وقمع الأقليات. غالبًا ما تنطوي الفاشية على عبادة شخصية لقائد ذي كاريزما، وازدراء للديمقراطية الليبرالية وحقوق الفرد، واستخدام العنف والدعاية للحفاظ على السلطة.

- **الشيوعية** أيديولوجية سياسية واقتصادية تدعو إلى مجتمع بلا طبقات، تُملك فيه وسائل الإنتاج ملكية جماعية وتُلغى فيه الملكية الخاصة. تستمد الشيوعية

جذورها من نظريات كارل ماركس وفريدريك إنجلز، وتتصور تطورًا تاريخيًا من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وصولًا في نهاية المطاف إلى مجتمع شيوعي يتميز بالمساواة وغياب سيطرة الدولة. في القرن العشرين، ظهرت دول شيوعية في دول مثل الاتحاد السوفيتي والصين، غالبًا ما طبقت التخطيط الاقتصادي المركزي وحكم الحزب الواحد سعيًا لتحقيق أهدافها الأيديولوجية.

- **الشعبوية** نهج سياسي يجذب عامة الناس الذين يشعرون بتجاهل النخب الراسخة لشواغلهم. غالبًا ما تُقدم الحركات والقادة الشعبويون أنفسهم كأبطال الناس العاديين "ضد نخبة فاسدة أو أنانية"، سواءً عُرِّفت هذه النخبة سياسيًا أو اقتصاديًا أو ثقافيًا. يمكن أن تتجلى الشعبوية في كلٍّ من يسار ويمين الطيف السياسي، وغالبًا ما تنطوي على رفض الأحزاب والمؤسسات السياسية التقليدية. وبينما يُمكن أحيانًا ربط الشعبوية بالمُثُل الديمقراطية من خلال سعيها إلى تمكين الجماهير، فإنها قد تُشكِّل أيضًا تحدياتٍ للمعايير والمؤسسات الديمقراطية عندما تتبنى النزعات الاستبدادية أو تُصوِّر الأقليات كبش فداء.

- تُسلِّط هذه المقدمات الموجزة للفاشية والشيوعية والشعبوية الضوء على تنوع الأيديولوجيات السياسية التي شكّلت العالم ولا تزال تُؤثِّر فيه. إن فهم هذه الأيديولوجيات، إلى جانب الليبرالية والمحافظة والاشتراكية، يُوفِّر منظورًا أوسع نطاقًا لطيف الفكر السياسي والرؤى المتنافسة التي تُحرِّك العمل السياسي.

الجزء الثاني: الدولة والحوكمة

• الفصل الرابع: الدولة والأمة والسيادة

◦ **تعريف الدولة:** خصائصها ووظائفها

◦ تُعدّ الدولة مفهومًا أساسيًا في العلوم السياسية، وهي الوحدة الأساسية للتنظيم السياسي في العالم الحديث . ورغم أن تعريفها قابل للنقاش، إلا أنه يُفهم عمومًا أنها تمتلك عدة خصائص رئيسية. عادةً، للدولة إقليم محدد، أي منطقة جغرافية محددة تمارس سلطتها عليها. كما تضم سكانًا، أي مجموعة من الأشخاص يقيمون داخل هذا الإقليم. والأهم من ذلك، تتميز الدولة بحكومة، ومجموعة من المؤسسات والأفراد المسؤولين عن وضع وتطبيق القواعد للسكان داخل الإقليم.

◦ لعلّ أبرز سمة تُميّز الدولة هي **سيادتها**، التي تُشير إلى سلطتها العليا والمستقلة على أراضيها وسكانها. وهذا يعني أن للدولة السلطة المطلقة في سنّ القوانين وتطبيقها داخل حدودها، دون تدخل خارجي. وتُكمّل هذه السيادة الداخلية سيادة خارجية، ما يعني اعتراف الدول الأخرى بالدولة كفاعل مستقل ومساوٍ في النظام الدولي.

◦ تؤدي الدولة مجموعة متنوعة من الوظائف الأساسية. من أهم أدوارها الحفاظ على **النظام والأمن** داخل أراضيها، غالبًا من خلال إنشاء أجهزة إنفاذ القانون ونظام عدالة. كما توفر الدولة عادةً **سلعًا وخدمات عامة** تُفيد السكان، مثل البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية. علاوة على ذلك، تلعب الدولة دورًا في **إدارة الاقتصاد**، غالبًا من خلال سياسات تتعلق بالضرائب والتجارة والتنظيم. وفي تفاعلاتها مع الدول الأخرى، تشارك الدولة في **السياسة الخارجية** والدفاع **الوطني**، وتحمي مصالحها وتضمن بقاءها على الساحة الدولية.

◦ تختلف الدولة عن مفهوم **الأمة**، الذي يشير إلى مجموعة من الأشخاص يشتركون في هوية أو ثقافة أو لغة أو تاريخ مشترك. وبينما قد تشمل الدولة أمة واحدة أو أكثر، فإن المفهومين ليسا مترادفين. أما **الدولة القومية**، فهي كيان سياسي تتطابق حدوده مع حدود أمة واحدة. يُعد فهم خصائص الدولة ووظائفها أمرًا أساسيًا لدراسة

العلوم السياسية، إذ يوفر إطارًا لتحليل الحوكمة والسلطة والتفاعلات السياسية في العالم الحديث.

- **الأمة والقومية:** استكشاف مفاهيم الهوية الوطنية وتداعياتها السياسية

- في حين أن الدولة كيان سياسي وقانوني، فإن الأمة مفهوم ثقافي واجتماعي أكثر، يشير إلى مجموعة من الناس يتشاركون هوية مشتركة قائمة على عوامل مثل اللغة والعرق والدين والتاريخ والقيم المشتركة. يمكن لهذه الهوية المشتركة أن تعزز الشعور بالانتماء والتضامن بين أفراد الأمة، متجاوزةً في كثير من الأحيان الحدود السياسية. يرتبط مفهوم الأمة ارتباطًا وثيقًا بالقومية، وهي أيديولوجية وحركة قوية تتميز بشعور قوي بالانتماء والولاء لأمتها. تؤكد القومية أن الأمة هي الوحدة الأساسية للولاء السياسي وأن مصالح الأمة...

- ينبغي إعطاء الأولوية للحقوق الأساسية فوق كل اعتبار. وغالبًا ما ينطوي هذا على الاعتقاد بأن للأمة دولة خاصة بها، مما يؤدي إلى حركات من أجل تقرير المصير الوطني وإنشاء الدول القومية. ويمكن للقومية أن تكون قوة دافعة للوحدة، تجمع الناس تحت راية مشتركة، وتعزز الشعور بالهدف والمصير المشتركين. وقد لعبت دورًا هامًا في تشكيل الخريطة السياسية للعالم، ودفع عمليات بناء الدولة والتحرر الوطني.

- ومع ذلك، يمكن للقومية أن تكون أيضًا قوةً مُفرّقةً، تُؤدّي إلى الصراع والتوتر بين الدول. فالإيمان بالتفوق القومي قد يُؤجّج كراهية الأجانب والعداء تجاه الجماعات القومية الأخرى، مما يُسهم في نشوب حروب بين الدول ونزاعات عرقية. علاوةً على ذلك، قد تُؤدّي الهويات القومية المتنافسة داخل الدولة الواحدة إلى انقسامات داخلية وتحدياتٍ للوحدة الوطنية.

- تتجلى القومية بأشكال متنوعة. **فالقومية المدنية** تُركز على المواطنة المشتركة والقيم السياسية كأساس للهوية الوطنية، بينما تُركز **القومية العرقية** على الأصول والثقافة واللغة المشتركة. أما القومية الليبرالية، كما نوقش في بعض السياقات، فتسعى إلى دمج الهوية الوطنية مع القيم الليبرالية كالحقوق الفردية والديمقراطية.

يُعد فهم مختلف أنواع القومية وتعابيرها أمرًا بالغ الأهمية لتحليل السياسات المحلية والدولية، إذ تُشكل قوة فاعلة تُشكل الهويات، وتُحرك الحركات السياسية، وتُؤثر على العلاقات بين الدول.

- **السيادة:** الأبعاد الداخلية والخارجية لسيادة الدولة

- تُعدّ السيادة مفهومًا أساسيًا في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إذ تُشير إلى السلطة العليا والمستقلة للدولة داخل أراضيها، والاعتراف بها كطرف فاعل متساوٍ في النظام الدولي . وللسيادة أبعاد داخلية وخارجية أساسية لفهم طبيعة الدولة وديناميكيات السياسة العالمية.

- **السيادة الداخلية** إلى سلطة الدولة داخل حدودها. وتعني أن الدولة تتمتع بالسلطة المطلقة في سنّ القوانين وتطبيقها، وتحصيل الضرائب، وإقامة العدل داخل أراضيها. ولا يحق لأي جهة أخرى، سواءً كانت محلية أو أجنبية، أن تطالب شرعيًا بتحدي هذه السلطة العليا داخل حدود الدولة. ويرتبط مفهوم السيادة الداخلية ارتباطًا وثيقًا بفكرة سيادة القانون، حيث تُمارس الدولة سلطتها وفقًا للإجراءات والمعايير القانونية المعمول بها.

- **السيادة الخارجية** بمكانة الدولة في النظام الدولي. وتعني أن كل دولة معترف بها من قبل الدول الأخرى ككيان مستقل يتمتع بحق حكم نفسه دون تدخل خارجي. يُعد مبدأ السيادة الخارجية ركنًا أساسيًا من أركان النظام الدولي الحديث، وغالبًا ما يرتبط بصلح وستفاليا عام ١٦٤٨، الذي أرسى أسس نظام الدول المستقلة ذات السيادة المتساوية. وتعني السيادة الخارجية أن للدول الحق في إبرام المعاهدات، والانخراط في العمل الدبلوماسي، والمشاركة في المنظمات الدولية كأعضاء متساوين في المجتمع الدولي.

- ومع ذلك، يواجه الفهم التقليدي للسيادة تحديات متزايدة في عالمنا المعاصر. فقد أدت عمليات العولمة، وظهور جهات فاعلة غير حكومية كالمنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات، والترابط المتزايد للقضايا العالمية، إلى نقاشات حول

حدود سيادة الدولة وطبيعتها المتطورة. على سبيل المثال، برز مفهوم السيادة **الرقمية** استجابةً للتحديات التي يطرحها العالم الرقمي، مشيرًا إلى قدرة الدولة على إدارة وتنظيم بنيتها التحتية وبياناتها الرقمية. علاوة على ذلك،استُخدم مبدأ السيادة في نقاشات معقدة حول التدخل الإنساني ومسؤولية حماية السكان من الفظائع الجماعية.

- إن فهم الأبعاد الداخلية والخارجية للسيادة، فضلاً عن التحديات المعاصرة التي تواجهها، أمر بالغ الأهمية لفهم المبادئ الأساسية التي تدعم الحوكمة المحلية والعلاقات الدولية.

• **الفصل الخامس: أشكال الحكم: الديمقراطية والاستبداد**

◦ **الديمقراطية: أنواع الديمقراطية المختلفة)التمثيلية، المباشرة، الليبرالية، (غير الليبرالية.**

◦ الديمقراطية، بمعناها الأساسي، هي شكل من أشكال الحكم يتولى فيه الشعب السلطة ويمارسها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال ممثلين منتخبين. وبينما يوحد المبدأ الأساسي للسيادة الشعبية الأنظمة الديمقراطية، تتجلى الديمقراطية في أشكال متنوعة ذات خصائص مميزة.

◦ **الديمقراطية التمثيلية** هي الشكل الأكثر شيوعًا للديمقراطية في العالم الحديث، حيث ينتخب المواطنون ممثلين لاتخاذ القرارات نيابةً عنهم. يتيح هذا النظام الحوكمة الرشيدة في المجتمعات الكبيرة والمعقدة، حيث قد تكون المشاركة المباشرة لجميع المواطنين في كل قرار غير عملية. تُعدّ الانتخابات جوهر الديمقراطية التمثيلية، إذ تُتيح للمواطنين آليةً لاختيار قادتهم ومحاسبتهم.

◦ **الديمقراطية المباشرة** مشاركة المواطنين مباشرةً في صنع القرار، غالبًا من خلال آليات كالاستفتاءات أو المبادرات. ورغم أنها أقل شيوعًا على المستوى الوطني في الدول الكبرى، إلا أنها قد توجد في وحدات سياسية أصغر أو في مجالات سياسية .محددة

◦ تتميز **الديمقراطية الليبرالية** ليس فقط بانتخابات حرة ونزيهة، بل أيضًا بحماية الحقوق والحريات الفردية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والدين، بالإضافة إلى سيادة القانون. في الديمقراطية الليبرالية، عادةً ما تكون السلطة الحكومية محدودة بدستور، وتلعب المؤسسات المستقلة كالقضاء دورًا في حماية الحقوق وضمان المساءلة.

◦ في السنوات الأخيرة، اكتسب مفهوم **الديمقراطية غير الليبرالية** اهتمامًا، إذ يصف أنظمةً تُجري انتخاباتٍ لكنها قد تفتقر إلى الحماية الكاملة للحقوق والحريات أو إلى الضوابط والتوازنات القوية التي تُميز الديمقراطيات الليبرالية. وقد تُبدي هذه

الأنظمة سماتٍ مثل القيود على حرية الإعلام، أو ضعف القضاء، أو تجاهل حقوق الأقليات، مما يُثير مخاوف بشأن جودة واستقرار مؤسساتها الديمقراطية.

- غالبًا ما يعتمد نجاح الديمقراطية وتجددها على عوامل مثل أداء المؤسسات الديمقراطية والشرعية التي تتمتع بها في نظر المواطنين. ويظل صمود الديمقراطية في مواجهة التحديات، بما في ذلك ظاهرة التراجع الديمقراطي في بعض المناطق، مجالًا دراسيًا رئيسيًا في العلوم السياسية.

- **الاستبداد: خصائص و أنواع الأنظمة الاستبدادية.**

- الاستبداد شكل من أشكال الحكم يتميز بتركيز السلطة في يد قائد واحد أو نخبة صغيرة، مع حريات سياسية محدودة وغياب مشاركة المواطنين الفاعلة في صنع القرار. وعلى عكس الديمقراطيات، تتميز الأنظمة الاستبدادية عادةً بتقييد المعارضة السياسية، وتقييد حقوق حرية التعبير والتجمع، وغالبًا ما تعتمد على الإكراه والقمع للحفاظ على السيطرة. وتتجلى الأنظمة الاستبدادية بأشكال مختلفة. ويمثل **الاستبداد** الشكل الأكثر تطرفًا، حيث تسعى الدولة إلى السيطرة على كل جانب تقريبًا من جوانب الحياة العامة والخاصة من خلال أيديولوجية شاملة وحزب سياسي واحد مهيمن. ومن الأمثلة على ذلك ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين.

- **الديكتاتورية** شكل من أشكال الاستبداد، حيث تتركز السلطة في يد فرد واحد، هو الديكتاتور، الذي يحكم عادةً دون قيود دستورية، وغالبًا ما يستخدم القوة أو الترهيب. الأنظمة العسكرية، حيث تسيطر القوات المسلحة على السلطة السياسية، هي نوع شائع من الديكتاتورية.

- **الدول ذات الحزب الواحد** هي أنظمةٌ يُسمح فيها قانونيًا لحزب سياسي واحد فقط بتولي السلطة، مما يؤدي غالبًا إلى قمع أو القضاء على أي معارضة سياسية. ورغم إمكانية إجراء انتخابات، إلا أنها عادةً ما تكون غير تنافسية، ويحافظ الحزب الحاكم على هيمنته.

- **الملكيات** شكلاً آخر من أشكال الحكم الاستبدادي، حيث تُورث السلطة داخل العائلة المالكة. في حين أن بعض الملكيات دستورية، حيث تُقيد صلاحيات الملك بدستور وحكومة منتخبة ديمقراطيًا، فإن بعضها الآخر مطلق، حيث يتمتع الملك بالسلطة العليا.

- في السياسة المعاصرة، شهدنا عودة ملحوظة للنزعات الاستبدادية في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك صعود **الشعبوية الاستبدادية**، حيث يجمع القادة بين الممارسات الاستبدادية ومخاطبة المشاعر الشعبية ورفض النخب الراسخة. يُعد فهم خصائص الأنظمة الاستبدادية وأنواعها المختلفة أمرًا بالغ الأهمية لتحليل الاتجاهات السياسية العالمية والتحديات التي تُشكلها على الحوكمة الديمقراطية.

• **الفصل السادس: هياكل الحكم المركزية، والفيدرالية، وما بعد ذلك.**

◦ **الأنظمة المركزية** .الميزات والمزايا والعيوب :

◦ يتميز نظام الحكم الوحدوي بتركيز السلطة في حكومة مركزية واحدة. في هذا النموذج، تتمتع الحكومة المركزية بالسلطة العليا، ويجوز لها تفويض صلاحياتها إلى وحدات دون وطنية، مثل الحكومات المحلية أو الإقليمية. ومع ذلك، تستمد هذه الوحدات سلطتها من الحكومة المركزية، ويمكن للحكومة المركزية توسيع صلاحياتها أو تقليصها أو حتى إلغاؤها.

◦ من أهم **مزايا** النظام الوحدوي إمكانية تحقيق **الاتساق والتجانس** في القوانين والسياسات في جميع أنحاء البلاد. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من المساواة في تقديم الخدمات العامة، وهوية وطنية موحدة. كما تتيح الأنظمة المركزية **اتخاذ قرارات أسرع وأكثر حسما**، إذ لا تحتاج الحكومة المركزية إلى التفاوض أو التنسيق مع مستويات حكومية متعددة لتنفيذ السياسات. علاوة على ذلك، يمكن أن تكون **تكلفة تشغيل الأنظمة المركزية أقل** مقارنةً بالأنظمة الفيدرالية ، نظرًا لانخفاض ازدواجية الهياكل الحكومية والموظفين. بل تشير بعض الأبحاث إلى أن الأنظمة المركزية قد ترتبط بنتائج حوكمة أفضل، لا سيما في مجالي التنمية الاقتصادية والبشرية.

◦ **عيوبًا** محتملة:قد يؤدي تركيز السلطة في المركز إلى نقص في الاستجابة للاحتياجات والتفضيلات المتنوعة لمختلف المناطق أو المحليات داخل الدولة. قد يتم تجاهل القضايا والشواغل المحلية أو عدم معالجتها بشكل كافٍ من قبل حكومة مركزية بعيدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقلال المحدود للوحدات دون الوطنية في نظام وحدوي قد يخنق الابتكار والتجريب المحليين مع مناهج سياسية مختلفة. في حين أن الأنظمة المركزية يمكن أن توفر حوكمة مبسطة ، إلا أنها قد لا تكون دائمًا النموذج الأنسب للدول ذات التنوع الجغرافي أو الثقافي أو العرقي الكبير. تشمل أمثلة الدول ذات الأنظمة المركزية المملكة المتحدة وفرنسا واليابان .

◦ **الأنظمة الفيدرالية** : الميزات والمزايا والعيوب)مع التركيز على الولايات المتحدة(

- على عكس الأنظمةالمركزية، فإن نظام الحكم الفيدرالي يُقسّم السلطة والمسؤوليات بين الحكومة الوطنية)الفيدرالية (والحكومات الإقليمية، مثل الولايات أو المقاطعات. عادةً ما يُنص على هذا التقسيم للسلطات في الدستور، الذي يُحدد المسؤوليات والصلاحيات المُحددة لكل مستوى حكومي. تعمل كلٌّ من الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية مباشرةً على الشعب، ولا يعتمد أيٌّ من المستويين كليًا على الآخر في وجوده أو شرعيته . تُعدّ الولايات المتحدة مثالًا بارزًا على النظام الفيدرالي.

- من أهم **مزايا** الفيدرالية أنها تتيح **استقلالية محلية أكبر واستجابةً أمثل** للاحتياجات والتفضيلات المتنوعة لمختلف المناطق داخل الدولة. ويمكن لحكومات الولايات والحكومات المحلية تصميم سياسات وبرامج تناسب ظروف وثقافات سكانها بشكل أفضل. كما يمكن للفيدرالية أن **تعزز المشاركة والتمثيل السياسيين** من خلال توفير مستويات حكومية متعددة تُمكّن المواطنين من المشاركة في العملية السياسية. علاوة على ذلك، تتيح الفيدرالية **تجربة السياسات والابتكار** على مستوى الولايات، مع إمكانية تبني سياسات ناجحة من قبل ولايات أخرى أو الحكومة الفيدرالية. ويرى البعض أن الفيدرالية يمكن أن تكون بمثابة ضمانة ضد التركيز المفرط للسلطة على المستوى الوطني.

- **عيوب** محتملةأيضًا: قديؤدي تقسيم السلطات أحيانًا إلى **تحديات في التنسيق وصراعات** بين الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية، وكذلك بين الحكومات الإقليمية نفسها. وقد يؤدي هذا إلى تناقضات في القوانين والسياسات في جميع أنحاء البلاد، وقد يُعقّد تنفيذ المبادرات الوطنية. علاوة على ذلك، قد تُفاقم الفيدرالية أحيانًا التفاوتات الإقليمية إذا كانت بعض الولايات أو المناطق لديها موارد أو قدرة أقل على توفير الخدمات العامة. على سبيل المثال، شهد تاريخ الولايات المتحدة نقاشات وصراعات مستمرة حول توازن القوى بين الحكومة الفيدرالية والولايات، لا سيما في مجالات مثل الحقوق المدنية. في السنوات الأخيرة، ساهم الاستقطاب السياسي في تشكيل ديناميكيات الفيدرالية الأمريكية بشكل أكبر، مما أدى إلى زيادة

"التوترات وحتى إلى "الفيدرالية العقابية، حيث تستخدم الحكومة الفيدرالية سلطاتها لمعاقبة الولايات التي تُعارضها.

- الكونفدراليات وأشكال أخرى من الحوكمة اللامركزية: إلى جانب الأنظمة المركزيةوالفيدرالية ، توجد أشكال أخرى من الحوكمة اللامركزية، على الرغم من أنها أقل شيوعًا. يمثل الاتحاد الكونفدرالي نظامًا تفوض فيه الدول ذات السيادة سلطات محدودة للحكومة المركزية لأغراض محددة، مثل الدفاع أو التعاون الاقتصادي.

- في الكونفدرالية، تكون السلطة المركزية أضعف من تلك الموجودة في الاتحاد، وتحتفظ الدول الأعضاء باستقلالية كبيرة ويمكنها عادةً الانسحاب من الكونفدرالية إذا اختارت ذلك. تشمل الأمثلة التاريخية مواد الاتحاد الكونفدرالي في الولايات المتحدة المبكرة والكونفدرالية السويسرية. تشمل الأشكال الأخرى للحوكمة اللامركزية **الإقليمية** والتفويض.

- تشير الإقليمية إلى حالة تتطور فيها المناطق الفرعية للدولة بشعور قوي بالهوية وقد تسعى إلى مزيد من الحكم الذاتي أو الحكم الذاتي داخل دولة وحدوية. من ناحية أخرى، فإن التفويض هو العملية التي تمنح بها الحكومة المركزية في نظام وحدوي سلطات ومسؤوليات معينة للحكومات دون الوطنية.

- بخلاف النظام الفيدرالي، حيث يُصان تقسيم السلطات دستوريًا، تحتفظ الحكومة المركزية في النظام اللامركزي بالسلطة المطلقة، ويمكنها إلغاء الصلاحيات الممنوحة لها. ومن أمثلة اللامركزية في المملكة المتحدة، حيث مُنحت اسكتلندا وويلز وأيرلندا الشمالية درجات متفاوتة من الحكم الذاتي.

- وتوضح هذه الأشكال البديلة للحكم اللامركزي الطرق المتنوعة التي يمكن من خلالها توزيع السلطة السياسية داخل الكيانات السياسية وبينها، بما يعكس سياقات تاريخية وثقافية وسياسية مختلفة.

الجزء الثالث: الجهات الفاعلة والعمليات السياسية

• الفصل 7: الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية والرأي العام

- **الثقافة السياسية:** تعريف واستكشاف أنواع مختلفة من الثقافة السياسية

- تشير الثقافة السياسية إلى القيم والمعتقدات والمواقف والأعراف المشتركة التي تُشكل نظرة أفراد المجتمع إلى السياسة والحكم. وهي تُمثل الفهم الجماعي لكيفية عمل النظام السياسي، والقيم المهمة في الحياة السياسية، وكيفية تفاعل المواطنين مع حكومتهم. ويمكن للثقافة السياسية أن تؤثر على مجموعة واسعة من السلوكيات السياسية، بدءًا من أنماط التصويت ومستويات المشاركة السياسية، وصولًا إلى المواقف تجاه السلطة وشرعية الدولة.

- تم تحديد أنواع مختلفة من الثقافة السياسية. أحد التصنيفات البارزة يُميز بين الثقافة السياسية **المحلية**، **والثقافات التابعة**، والثقافات **المشاركة**. في الثقافة المحلية، يكون لدى المواطنين وعي أو مشاركة محدودة بالنظام السياسي. أما في الثقافة التابعة، فيكون المواطنون على دراية بالحكومة وأنشطتها، لكن فرص مشاركتهم محدودة. تتميز ثقافة المشاركة بمواطنين يشاركون بنشاط في العملية السياسية ويشعرون بفاعلية في التأثير على قرارات الحكومة.

- يركز إطار عمل آخر على **الثقافات الفرعية** التي يمكن أن توجد ضمن ثقافة سياسية وطنية أوسع. على سبيل المثال، تنظر الثقافة الفرعية الأخلاقية، التي غالبًا ما توجد في المناطق ذات التاريخ العريق في المشاركة المدنية، إلى الحكومة كقوة إيجابية للتغيير المجتمعي وتشجع مشاركة المواطنين. أما الثقافة الفرعية التقليدية، السائدة في بعض المناطق ذات التاريخ العريق في الهياكل الاجتماعية الهرمية، فتميل إلى اعتبار الحكومة خدمةً لمصالح النخبة في المقام الأول، وقد تُثني المواطنين عن المشاركة الواسعة. أما الثقافة الفرعية الفردية، فتُركز على المبادرة الفردية ودور محدود للحكومة، وترى في السياسة سوقًا يسعى فيه الأفراد والجماعات إلى تحقيق مصالحهم الخاصة.

- يُعد فهم الثقافة السياسية لأي مجتمع أمرًا بالغ الأهمية لتحليل ديناميكياته السياسية. فهو يُتيح فهمًا أعمق للقيم والمعتقدات الأساسية التي تُشكل السلوك السياسي، وتؤثر على أنواع السياسات التي يُحتمل دعمها، وتُسهم في استقرار النظام السياسي وسير عمله بشكل عام.

- **التنشئة السياسية**: عوامل وعمليات التنشئة السياسية

- التنشئة السياسية هي العملية التي يطور من خلالها الأفراد مواقفهم السياسية وقيمهم ومعتقداتهم وسلوكياتهم. تبدأ هذه العملية المستمرة مدى الحياة منذ الطفولة وتستمر طوال مرحلة البلوغ، مُشكلةً كيفية فهم الأفراد للعالم السياسي وتفاعلهم معه. تلعب عوامل مختلفة دورًا في التنشئة السياسية، حيث تنقل المعايير والقيم السياسية عبر الأجيال.

- الأسرة العامل **الرئيسي** في التنشئة السياسية، إذ يتعرّف الأطفال أولًا على المواقف والمعتقدات السياسية داخل المنزل. ويمكن للوالدين وأفراد الأسرة الآخرين التأثير على فهم الطفل الأولي للسياسة، وانتماءه الحزبي، وتوجهه العام نحو النظام السياسي.

- **المدارس** أيضًا دورًا هامًا في التنشئة السياسية من خلال نشر المعرفة المدنية، وتعزيز القيم الوطنية، وتشجيع المشاركة في العمليات الديمقراطية. وغالبًا ما تتضمن المناهج دروسًا في الحكم والتاريخ والمواطنة، مما يُسهم في تشكيل فهم الطلاب لحقوقهم ومسؤولياتهم السياسية.

- وسائل **الإعلام**، بما فيها التلفزيون والصحف والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، عوامل مؤثرة في التنشئة السياسية، إذ تُقدّم معلومات حول الأحداث السياسية، وتُشكّل الخطاب العام، وتُؤثّر على المواقف تجاه القضايا السياسية والمرشحين. كما يُمكن لوسائل الإعلام أن تلعب دورًا في تحديد الأجندة السياسية وتأطير النقاشات السياسية لمجموعات الأقران، بما في ذلك الأصدقاء وزملاء الدراسة والزملاء، أن تؤثر أيضًا على المواقف والسلوكيات السياسية، وخاصةً خلال فترة

المراهقة والشباب. قد يتبنى الأفراد الآراء السياسية لأقرانهم للتأقلم أو التعبير عن هوياتهم الاجتماعية.

- يمكن للأحداث السياسية الكبرى والبيئة السياسية الأوسع أن تؤثر بشكل كبير على التنشئة السياسية، لا سيما خلال سنوات تكوين الفرد، أي بين سن 17 و25 عامًا تقريبًا. ويمكن لتجارب مثل الركود الاقتصادي، والحركات الاجتماعية، أو التحولات السياسية الهامة أن تُشكل النظرة والقيم السياسية لجيل كامل. يُعد فهم عوامل وعمليات التنشئة السياسية أمرًا بالغ الأهمية لفهم كيفية تشكل المواقف السياسية وتطورها مع مرور الوقت، مما يُسهم في الاختلافات بين الأجيال والتغيير المجتمعي الأوسع.

- **الرأي العام:** التكوين والقياس والتأثير على الحكومة

- يشير الرأي العام إلى المواقف والمعتقدات الجماعية للسكان تجاه القضايا السياسية والسياسات والقادة. وهو ظاهرة ديناميكية ومتعددة الأوجه، تلعب دورًا هامًا في الأنظمة الديمقراطية، إذ تؤثر على قرارات الحكومة وتشكل المشهد السياسي.

- يتشكل الرأي العام من خلال عوامل متعددة، منها التنشئة السياسية، والتعرض لوسائل الإعلام، والتفاعل مع الأقران، والتجارب الشخصية. كما تلعب الثقافة والأيديولوجيا السياسية دورًا حاسمًا في تشكيل مواقف الأفراد تجاه القضايا السياسية. ويمكن لوسائل الإعلام، على وجه الخصوص، أن تؤثر تأثيرًا قويًا على الرأي العام من خلال صياغة القضايا، وتسليط الضوء على معلومات معينة، وتشكيل السرد المحيط بالأحداث السياسية.

- الطريقة الأساسية **لقياس الرأي العام هي استطلاعات الرأي العام**. تتضمن هذه الاستطلاعات عادةً طرح مجموعة من الأسئلة على عينة من السكان حول مواقفهم ومعتقداتهم حول مواضيع سياسية مختلفة. عند إجرائها بشكل صحيح، يمكن أن توفر استطلاعات الرأي لمحة عامة عن مشاعر الجمهور في وقت معين، ويمكن استخدامها لتتبع التغيرات في الرأي العام مع مرور الوقت. ومع ذلك، من المهم

الانتباه إلى التحيزات والقيود المحتملة في منهجية استطلاعات الرأي، مثل أخطاء العينة أو طريقة صياغة الأسئلة.

- يمكن أن يكون للرأي العام تأثيرٌ كبير **على الحكومة** في الأنظمة الديمقراطية. غالبًا ما يُولي المسؤولون المنتخبون اهتمامًا بالغًا لاستطلاعات الرأي العام، وقد يُعدِّلون سياساتهم أو مواقفهم استجابةً للتحولات في الرأي العام. تُعدّ فكرة استجابة الحكومة لإرادة الشعب مبدأً جوهريًا من مبادئ الديمقراطية. ومع ذلك، فإن مدى تأثير الرأي العام على عمل الحكومة قد يختلف تبعًا لعوامل مثل شدة التفضيلات العامة، وتنظيم المصالح، وطبيعة النظام السياسي. ويدور جدلٌ مستمرٌ حول دور الرأي العام وتأثيره في النظام الديمقراطي، بما في ذلك المخاوف بشأن إمكانية التلاعب به وتحديات ضمان أن تعكس الحكومة آراء المواطنين المتنوعة بحق.

• **الفصل 8: المشاركة والانخراط: التصويت والأحزاب ومجموعات المصالح**

◦ **المشاركة السياسية:** أشكال مختلفة من المشاركة السياسية تتعدى مجرد التصويت

◦ تشمل المشاركة السياسية مختلف الطرق التي ينخرط بها الأفراد في العملية السياسية للتأثير على الحكومة والسياسات. وبينما يُعتبر التصويت غالبًا الشكل الأساسي للمشاركة في الديمقراطية، إلا أنه ليس سوى إحدى الطرق العديدة التي تُمكّن المواطنين من المشاركة في تشكيل بيئتهم السياسية.

◦ إلى جانب التصويت في الانتخابات، يمكن للأفراد المشاركة في الحياة السياسية من خلال أنشطة متنوعة. يُعدّ **تنظيم حملات انتخابية** للمرشحين أو الأحزاب السياسية، سواءً من خلال التطوع بوقتهم أو التبرع بالمال أو رفع اللافتات، شكلاً شائعاً من أشكال المشاركة. **كما يُعدّ التواصل مع المسؤولين المنتخبين** للتعبير عن آرائهم حول القضايا أو السياسات وسيلةً أخرى للمواطنين لإيصال أصواتهم. وتتيح **المشاركة في الاحتجاجات أو المظاهرات** للأفراد التعبير الجماعي عن آرائهم والدعوة إلى التغيير.

◦ اعتبار المشاركة في **التنظيم المجتمعي** لمعالجة القضايا المحلية، والانضمام إلى **جماعات المصالح** التي تُناصر أهدافًا سياسية مُحددة أو دعمها، وحتى مُجرّد مُناقشة السياسة مع الأصدقاء والعائلة، أشكالًا من المشاركة السياسية. كما أتاح انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي آفاقًا جديدة للمشاركة السياسية، مُتيحًا للأفراد المُشاركة في نقاشات عبر الإنترنت، وتوقيع عرائض، وتنظيم أنشطة سياسية عبر المنصات الرقمية.

◦ يُعدّ فهم مختلف أشكال المشاركة السياسية أمرًا بالغ الأهمية لتقدير الطرق المتنوعة التي يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على حكومتهم والمساهمة في العملية الديمقراطية. وبينما يظل التصويت فعلًا حيويًا من المشاركة المدنية، فإن هذه

الأشكال الأخرى من المشاركة تلعب دورًا هامًا في تشكيل الخطاب العام، ومحاسبة القادة، ودفع عجلة التغيير السياسي.

- **الأحزاب السياسية:** وظائفها، وأنواعها، ودورها في الأنظمة الديمقراطية

- الأحزاب السياسية هي مجموعات منظمة من الأفراد يتشاركون أهدافًا سياسية مشتركة، ويسعون إلى تحقيقها من خلال خوض الانتخابات وتشكيل الحكومات. وتؤدي دورًا حاسمًا في الأنظمة الديمقراطية، حيث تؤدي وظائف أساسية عديدة تُسهم في هيكلة المشهد السياسي وتُسهّل تمثيل مصالح المواطنين.

- من **الوظائف الأساسية** للأحزاب السياسية استقطاب **وترشيح المرشحين** للمناصب العامة. وتوفر الأحزاب آلية لتحديد الأفراد الراغبين والقادرين على العمل في الحكومة، ولتنظيم حملاتهم الانتخابية. كما تلعب دورًا رئيسيًا في **هيكلة التصويت** من خلال إتاحة الفرصة للناخبين للاختيار بين برامج انتخابية مختلفة ومرشحين يتماشون عمومًا مع مجموعة محددة من المواقف السياسية.

- وتعمل الأحزاب السياسية أيضًا على **تنظيم الحكومة**. ففي الأنظمة البرلمانية، عادةً ما يشكل الحزب أو ائتلاف الأحزاب الفائز بأغلبية المقاعد الحكومة. وحتى في الأنظمة الرئاسية، تلعب الأحزاب السياسية دورًا حاسمًا في تنظيم السلطة التشريعية .وصياغة أجندة السياسات

- تلعب الأحزاب السياسية دورًا مهمًا في **توعية الجمهور** بالقضايا السياسية، وتوفير إطار لفهم تعقيدات الحكومة. فهي تُعبّر عن مواقفها السياسية، وتُشارك في النقاش العام، وتسعى إلى حشد الناخبين حول برامجها. وبهذه الطريقة، تُساعد الأحزاب على **ربط المواطنين بحكومتهم**، وتوفر قناة لتمثيل المصالح ووجهات النظر المتنوعة.

- تتميز الأنظمة الديمقراطية **بأنواع مختلفة** من الأنظمة الحزبية. **فالأنظمة ثنائية الحزب**، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يهيمن عليها حزبان سياسيان رئيسيان يتمتعان بفرصة واقعية للفوز في الانتخابات وتشكيل الحكومة. أما **الأنظمة**

متعددة الأحزاب، الشائعة في العديد من الدول الأوروبية، فتشمل ثلاثة أحزاب أو أكثر قد تتنافس على السلطة، وغالبًا ما تحتاج إلى تشكيل ائتلافات للحكم. ويمكن لطبيعة النظام الحزبي أن تؤثر بشكل كبير على استقرار الديمقراطية وسير عملها. وغالبًا ما تُعتبر الأحزاب السياسية المسؤولة والفعالة عنصرًا أساسيًا في ديمقراطية سليمة ومستقرة.

- **جماعات المصالح:** أنواعها، وظائفها، .وتأثيرها على صنع السياسات جماعات المصالح هي منظمات تضم أفرادًا أو جماعات تشترك في أهداف مشتركة، وتسعى للتأثير على السياسات الحكومية. على عكس الأحزاب السياسية، لا تُرشّح جماعات المصالح عادةً مرشحين للمناصب، بل تُركّز على الدفاع عن مصالحها الخاصة ضمن النظام السياسي القائم. وتلعب دورًا هامًا في عملية صنع السياسات، حيث تُمثّل حلقة وصل رئيسية بين المواطنين والحكومة.

- يمكن تصنيف جماعات المصالح على نطاق واسع إلى عدة **أنواع**، بما في ذلك **جماعات المصالح الاقتصادية**، التي تدافع عن المصالح الاقتصادية لأعضائها)مثل الشركات أو النقابات العمالية أو الجمعيات المهنية(؛ **جماعات المصلحة العامة**، التي تعزز القضايا التي تعتقد أنها تفيد عامة الناس)مثل حماية البيئة أو حقوق المستهلك(؛ وجماعات **القضية الواحدة**، والتي تركز على مجال سياسي محدد للغاية (مثل مراقبة الأسلحة أو حقوق الإجهاض).

- **وظائف متنوعة:** فهي **تُعبّر عن مصالح** أعضائها لصانعي السياسات مقدمة معلوماتٍ ووجهات نظرٍ قد لا تُسمع لولاها. كما تُمارس جماعات المصالح **الضغط**، مُحاولةً التأثير على المُشرّعين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين لدعم أهداف سياساتها. كما تلعب جماعات المصالح دورًا في **تثقيف الجمهور** حول قضاياهم وحشد أعضائها للانخراط في العمل السياسي. علاوةً على ذلك، قد تُشارك في **الحملات الانتخابية**، مُدعمةً المرشحين المُتعاطفين مع قضيتهم من خلال التأييد والتبرعات للحملات.

- تأثير **جماعات المصالح على صنع السياسات** كبيرًا. وغالبًا ما تمتلك هذه الجماعات موارد هائلة، بما في ذلك رأس المال والخبرة وشبكات القاعدة الشعبية، والتي يمكنها الاستفادة منها للدفاع عن مصالحها. وقد تكون قدرة جماعة المصالح على توفير دعم مجتمعي واسع لسياسة معينة عاملًا رئيسيًا في الوصول إلى صانعي السياسات، وخاصة في المناطق شديدة التسييس. ومع ذلك، هناك أيضًا مخاوف بشأن إمكانية ممارسة جماعات المصالح نفوذًا غير مستحق، لا سيما عندما تكون الموارد وإمكانية الوصول غير متكافئة بين مختلف فئات المجتمع.

• الفصل التاسع: الانتخابات والأنظمة الانتخابية

◦ الانتخابات: الغرض، الوظائف، .و أنواع الانتخابات المختلفة

◦ تُعدّ الانتخابات آليةً أساسيةً للديمقراطية التمثيلية، فهي الوسيلة الأساسية التي يختار بها المواطنون قادتهم ويحاسبونهم. وتخدم الانتخابات أغراضًا مهمةً عديدةً، وتؤدي وظائفَ جوهريةً في النظام الديمقراطي.

◦ أحد الأهداف الرئيسية للانتخابات هو **اختيار ممثلين** يمثلون المواطنين في الحكومة. ومن خلال التصويت، يُتاح للأفراد إبداء رأيهم فيمن سيتولى مناصب السلطة ويتخذ قرارات تؤثر على حياتهم. كما تُضفي الانتخابات **الشرعية** على الحكومة، إذ تستمد سلطتها من موافقة الشعب. علاوة على ذلك، تُتيح الانتخابات آلية للمساءلة، مما يسمح للمواطنين بمكافأة أو معاقبة شاغلي المناصب بناءً على أدائهم. كما تُمثل الانتخابات وسيلةً لمشاركة **المواطنين** في العملية السياسية، ولها دورٌ في **تشكيل الرأي العام** وأجندة السياسات.

◦ هناك **أنواع مختلفة** من الانتخابات، وذلك حسب مستوى الحكومة والمنصب المُتنافس عليه. تُعقد **الانتخابات الرئاسية لاختيار رئيس الدولة في الأنظمة الرئاسية. أما الانتخابات البرلمانية**، فتُحدد تشكيل الهيئة التشريعية في الأنظمة البرلمانية، مما يُؤدي غالبًا إلى تشكيل الحكومة. تُعقد **الانتخابات المحلية** لاختيار المسؤولين على مستوى المدينة أو المقاطعة أو الإقليم. تشمل أنواع الانتخابات الأخرى **الانتخابات التمهيدية**، حيث تختار الأحزاب مرشحيها للانتخابات العامة، والانتخابات **الفرعية**، التي تُعقد لملء الشواغر التي تنشأ بين الانتخابات المُقررة.

◦ يُمكن أن يكون لتواتر الانتخابات وطبيعتها، بالإضافة إلى القواعد التي تحكمها، تأثيرٌ كبير على سير عمل النظام الديمقراطي. وتُعدّ عوامل مثل نسبة إقبال الناخبين، ونزاهة العملية الانتخابية، والخيارات المتاحة للناخبين، جميعها اعتباراتٌ مهمة في تقييم سلامة وجودة الانتخابات في النظام الديمقراطي.

- **الأنظمة الانتخابية: الأنظمة الأغلبية، والنسبية، .والمختلطة**

- يُحدد النظام الانتخابي المُعتمد كيفية تحويل الأصوات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية . يُمكن أن تُؤثر الأنظمة الانتخابية المختلفة بشكل كبير على طبيعة النظام الحزبي، ومستوى التمثيل، والمشهد السياسي العام للبلد.

- صُممت **الأنظمة الانتخابية الأغلبية** لتحديد فائز واضح، وغالبًا ما تُمنح أغلبية المقاعد للحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات، حتى لو لم يحصل هذا الحزب على الأغلبية المطلقة من الأصوات الشعبية. يُعد نظام الفائز **بالأغلبية (FPTP)**، المُستخدم في دول مثل المملكة المتحدة وكندا، مثالًا شائعًا على نظام الأغلبية، حيث يفوز بالمقعد المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في كل دائرة انتخابية. يُمكن أن تُؤدي الأنظمة الأغلبية إلى تشكيل حكومات قوية ذات حزب واحد، ولكنها قد تُؤدي أيضًا إلى "إهدار "عدد كبير من الأصوات على المرشحين الخاسرين، وقد تُضعف تمثيل الأحزاب الصغيرة.

- **التمثيل النسبي** إلى توزيع مقاعد المجلس التشريعي بما يتناسب مع عدد الأصوات التي يحصل عليها كل حزب على المستوى الوطني أو ضمن منطقة معينة. ويتحقق ذلك غالبًا باستخدام القوائم الحزبية، حيث يختار الناخبون حزبًا بدلًا من مرشح فردي، وتُوزع المقاعد بناءً على النسبة المئوية الإجمالية للأصوات التي حصلوا عليها. تميل أنظمة التمثيل النسبي، الشائعة في العديد من الدول الأوروبية، إلى أنظمة متعددة الأحزاب، وغالبًا ما تتطلب حكومات ائتلافية. ويُنظر إليها عمومًا على أنها تُمثل تفضيلات الناخبين بدقة أكبر، ولكنها قد تؤدي أحيانًا إلى حكومات أقل استقرارًا بسبب الحاجة إلى تشكيل ائتلافات.

- **الأنظمة الانتخابية المختلطة** بين عناصر التمثيل الأغلبي والنسبي. على سبيل المثال، لانتخاب بعض (FPTP) قد يستخدم النظام نظام الانتخاب الفردي المباشر أعضاء الهيئة التشريعية في دوائر انتخابية فردية، مع استخدام قوائم الأحزاب لتوزيع مقاعد أخرى بشكل نسبي. غالبًا ما يكون الهدف من الأنظمة المختلطة هو الموازنة بين

مزايا التمثيل الأغلبي والنسبي، مثل توفير التمثيل المحلي والتناسب العام في توزيع المقاعد. ألمانيا مثال على دولة تستخدم نظامًا انتخابيًا مختلطًا.

الجزء الرابع: المؤسسات الرئيسية والسياسة العالمية

• الفصل العاشر: المؤسسات السياسية الوطنية: التشريعية والتنفيذية والقضائية.

◦ **الهيئات التشريعية:** الهيكل والوظائف والعملية التشريعية

◦ الهيئة التشريعية هي فرع الحكومة المسؤول عن سن القوانين. يمكن أن يختلف هيكلها، حيث يوجد في بعض البلدان هيئة تشريعية أحادية المجلس بغرفة واحدة، بينما يوجد في بلدان أخرى هيئة تشريعية ثنائية المجلس بغرفتين، مثل مجلس النواب ومجلس الشيوخ. تشمل وظائف الهيئة التشريعية عادةً التشريع، والذي يتضمن مناقشة التشريعات وإقرارها بشأن مجموعة واسعة من القضايا. تلعب الهيئات التشريعية أيضًا دورًا حاسمًا في تمثيل مصالح ناخبيها، حيث توفر منتدى لسماع الأصوات ووجهات النظر المتنوعة في العملية السياسية. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يكون للهيئات التشريعية وظيفة إشرافية، حيث تحاسب السلطة التنفيذية من خلال آليات مثل استجواب الوزراء وتدقيق السياسات الحكومية.

◦ العملية **التشريعية** عمومًا عدة مراحل. عادةً ما يُعرض مشروع القانون، أو القانون المقترح، على أحد مجلسي الهيئة التشريعية. ثم يمر بعملية مناقشة وتعديل وتصويت في ذلك المجلس. إذا أُقر، يُرسل إلى المجلس الآخر، حيث يخضع لعملية مماثلة. بمجرد موافقة كلا المجلسين على مشروع القانون بنفس الصيغة، يُرسل بعد ذلك إلى السلطة التنفيذية للموافقة النهائية، مثل توقيع الرئيس عليه ليصبح قانونًا في النظام الرئاسي. يمكن أن تختلف القواعد والإجراءات المحددة للعملية التشريعية اختلافًا كبيرًا بين البلدان وحتى بين مجلسي الهيئة التشريعية ذات المجلسين. إن فهم هيكل ووظائف وعمليات الهيئات التشريعية أمر ضروري لفهم كيفية صياغة القوانين وكيفية تفاعل فروع الحكومة المختلفة داخل النظام السياسي.

- **السلطة التنفيذية: هيكل ووظائف النظام الرئاسي مقابل النظام البرلماني**

- السلطة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ وإنفاذ القوانين التي يسنها المجلس التشريعي. ويختلف هيكل السلطة التنفيذية ووظائفها باختلاف نوع النظام الحكومي، مع وجود اختلافات جوهرية بين النظامين الرئاسي والبرلماني.

- في **النظام الرئاسي**، كما هو الحال في الولايات المتحدة، يتولى **الرئيس** منصبي رئيس الدولة ورئيس الحكومة. يُنتخب الرئيس عادةً مباشرةً من قِبل الشعب، ويتمتع بصلاحيات تنفيذية واسعة، تشمل تعيين أعضاء مجلس الوزراء، وقيادة القوات المسلحة، ونقض التشريعات . وتكون السلطة التنفيذية في النظام الرئاسي منفصلة ومستقلة عمومًا عن السلطة التشريعية، مما يؤدي إلى نظام من الضوابط والتوازنات.

- في **النظام البرلماني**، الشائع في دول مثل المملكة المتحدة وكندا، يُفرّق بين رئيس الدولة)الذي قد يكون ملكًا أو رئيسًا (ورئيس **الحكومة**، الذي يُطلق عليه عادةً **رئيس الوزراء** . رئيس الوزراء هو عادةً زعيم الحزب السياسي الحائز على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي)البرلمان(، وهو مسؤول أمامه. ترتبط السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ارتباطًا وثيقًا بالسلطة التشريعية، حيث أن رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء أعضاء في البرلمان أيضًا.

- وظائف السلطة التنفيذية عمومًا تنفيذ القوانين، وصياغة السياسة الخارجية وتنفيذها، وإدارة الجهاز البيروقراطي، وإعداد الموازنة. في **الأنظمة** الرئاسية، غالبًا ما يكون للرئيس دورٌ أبرز في طرح التشريعات، بينما في الأنظمة البرلمانية، غالبًا ما يتشارك هذا الدور مع مجلس الوزراء والحزب الحاكم في السلطة التشريعية. يُعدّ فهم هيكل السلطة التنفيذية ووظائفها، والاختلافات الرئيسية بين النظامين الرئاسي والبرلماني، أمرًا بالغ الأهمية لتحليل كيفية عمل الحكومات في سياقات سياسية مختلفة.

- **السلطة القضائية:** هيكلها، ووظائفها)بما في ذلك المراجعة القضائية(، ودور القانون

- السلطة القضائية هي السلطة الحكومية المسؤولة عن تفسير وتطبيق القانون، بالإضافة إلى حلّ النزاعات القانونية. ويعتمد هيكل الأنظمة القضائية عادةً على تسلسل هرمي للمحاكم، حيث تنظر المحاكم الأدنى في القضايا الابتدائية، بينما تُشكّل المحاكم الأعلى، مثل المحاكم العليا، محكمة الاستئناف النهائية.

- من أهم **وظائف** السلطة القضائية **تفسير القوانين**، وتوضيح معناها وتطبيقها في قضايا محددة. كما تلعب المحاكم دورًا حاسمًا في **حلّ النزاعات** بين الأفراد والمنظمات والحكومة، وضمان إقامة العدل وفقًا للقانون. في العديد من الدول، تتمتع السلطة القضائية أيضًا بسلطة **المراجعة القضائية**، وهي سلطة مراجعة القوانين التي تُصدرها السلطة التشريعية أو الإجراءات التي تتخذها السلطة التنفيذية لتحديد مدى توافقها مع الدستور. إذا وُجد قانون أو إجراء غير دستوري، يحق للقضاء إبطاله.

- دور **القانون** أساسيًا لعمل السلطة القضائية والنظام السياسي الأوسع. يُوفّر القانون إطارًا من القواعد واللوائح التي تُنظّم السلوك وتُحدّد حدود العمل الحكومي. كما يُسهم في الحفاظ على النظام وحماية الحقوق والحريات، ويُوفّر آليةً لحل النزاعات سلميًا. ويعني مبدأ سيادة **القانون** أن الجميع، بمن فيهم المسؤولون الحكوميون، يخضعون للقانون ويُحاسبون عليه. يُعدّ استقلال القضاء أمرًا بالغ الأهمية لضمان تفسير القوانين وتطبيقها بنزاهة وحيادية، دون تأثير غير مُبرّر من فروع الحكومة الأخرى أو من الضغوط السياسية. يُعدّ فهم هيكل السلطة القضائية ووظائفها، بالإضافة إلى الدور الأساسي للقانون، أمرًا أساسيًا لفهم كيفية عمل الأنظمة القانونية وكيفية حماية الحقوق والحريات داخل المجتمع.

○ الفصل 11: مقدمة في العلاقات الدولية

▪ **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**: الدولة، السيادة، القوة، الأمن

▪ تعتمد دراسة العلاقات الدولية على عدة مفاهيم أساسية تُشكل أساسًا لفهم التفاعلات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى على الساحة العالمية. وقد سبق لنا أن تعرّفنا على مفهوم الدولة كوحدة سياسية أساسية في النظام الدولي، تتميز بإقليمها المُحدد، وسكانها، وحكومتها، وسيادتها.

▪ **السيادة**، كما نوقش سابقًا، مفهومٌ محوري في العلاقات الدولية، إذ تشير إلى السلطة العليا والمستقلة للدولة، سواءً داخل حدودها)السيادة الداخلية (أو في علاقاتها مع الدول الأخرى)السيادة الخارجية(. ويشكل مبدأ سيادة الدولة أساس النظام الدولي، مُرسيًا أسس المساواة القانونية وعدم التدخل بين الدول.

▪ **القوة** مفهومٌ أساسيٌّ آخر في العلاقات الدولية، يُشير إلى قدرة الدولة على التأثير في سلوك أو مصالح الجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي. وتتجلى القوة بأشكالٍ مُختلفة، بما في ذلك القدرات العسكرية، والقوة الاقتصادية، والنفوذ الدبلوماسي، وحتى الجاذبية الثقافية)القوة الناعمة(. ويُعدّ توزيع القوة بين الدول عاملاً أساسياً في تشكيل ديناميكيات العلاقات الدولية، مُؤثّراً على أنماط التعاون والصراع.

▪ **الأمن** شاغلاً بالغ الأهمية للدول في ظل النظام الدولي الفوضوي. تقليدياً، كان يُنظر إلى الأمن من منظور **الأمن القومي**، مع التركيز على حماية أراضي الدولة ومصالحها من التهديدات الخارجية، وفي مقدمتها العدوان العسكري. إلا أن مفهوم الأمن توسّع في العقود الأخيرة ليشمل **الأمن البشري**، الذي يُركّز على حماية الأفراد من تهديدات كالفقر والمرض والتدهور البيئي، **والأمن الدولي**، الذي يشمل الجهود الجماعية لمنع الصراعات وإدارتها والحفاظ على الاستقرار في النظام العالمي.

▪ إن فهم هذه المفاهيم الأساسية - الدولة، والسيادة، والقوة، والأمن - أمر ضروري للتعامل مع تعقيدات العلاقات الدولية وتحليل سلوك الدول على الساحة العالمية.

▪ **نظريات العلاقات الدولية:** الواقعية، والليبرالية، والبنائية)إعادة النظر فيها مع التركيز على العلاقات الدولية)

▪ تُوفر المنظورات النظرية الرئيسية الثلاثة التي عرضناها بإيجاز سابقًا - الواقعية، والليبرالية، والبنائية - منظوراتٍ مُتميزة لتحليل العلاقات الدولية. وعند تطبيقها تحديدًا على دراسة السياسة العالمية، تُقدم هذه النظريات تفسيراتٍ مُتباينة لسلوك الدول، وطبيعة النظام الدولي، وإمكانيات التعاون والصراع.

▪ في سياق العلاقات الدولية، تُشدد **الواقعية** على الدور المُستدام لسياسات القوة في عالمٍ فوضوي. ينظر الواقعيون إلى الدول كجهاتٍ فاعلة عقلانية تُعنى في المقام الأول ببقائها وأمنها، مما يدفعها إلى إعطاء الأولوية لتراكم القوة والحذر من نوايا الدول الأخرى. غالبًا ما تتسم العلاقات الدولية، من منظور واقعي، بالتنافس والتنافس واحتمالية الصراع.

▪ **الليبرالية** في العلاقات الدولية الضوء على أهمية الترابط والمؤسسات الدولية ونشر القيم الديمقراطية في تعزيز التعاون والسلام بين الدول. ويرى الليبراليون أن الروابط الاقتصادية والمعايير الديمقراطية المشتركة ووجود المنظمات الدولية من شأنها أن تُخفّف من حدة المعضلة الأمنية وتُفضي إلى علاقات أكثر استقرارًا وتعاونًا.

▪ **البنائية** في العلاقات الدولية على دور الأفكار والمعايير والهويات والتفاعل الاجتماعي في تشكيل سلوك الدول وطبيعة النظام الدولي. ويُجادل البنائيون بأن البيئة الدولية ليست مجرد أمر مُسلّم به، بل هي مُشكّلة اجتماعيًا من خلال التفاعلات والتفاهمات المشتركة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى. ويُؤكد هذا المنظور على إمكانية التغيير في العلاقات الدولية مع تطور المعايير والهويات بمرور الوقت.

▪ إن إعادة النظر في هذه النظريات، مع التركيز تحديدًا على العلاقات الدولية، يُبرز أهميتها كأطر أساسية لتحليل السياسة العالمية. تُقدم كل نظرية مجموعةً مختلفةً من الافتراضات والتفسيرات لأنماط التعاون والصراع المعقدة التي تُميز التفاعلات بين الدول على الساحة الدولية.

▪ **الصراع والأمن العالميين:** أسباب الحرب والإرهاب والأمن الدولي

▪ يُعدّ الصراع والأمن العالميان من الشواغل المحورية في دراسة العلاقات الدولية، إذ يشملان طيفًا واسعًا من القضايا، بدءًا من الحروب بين الدول وصولًا إلى الإرهاب، وصولًا إلى التحديات الأوسع المتمثلة في الحفاظ على السلام والاستقرار في النظام الدولي. يُعدّ فهم أسباب الحرب سؤالًا مطروحًا منذ زمن طويل في العلاقات الدولية. وقد حُدّدت عوامل مُختلفة، منها السعي وراء القوة والأمن، والتنافس الاقتصادي، والاختلافات الأيديولوجية، والنزعة القومية، والنزاعات الإقليمية. وتُقدّم نظريات، مثل الواقعية، تفسيراتٍ مُتجذّرة في الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي ومعضلة الأمن، بينما قد تُركّز وجهات نظر أخرى على دور العوامل المحلية أو تأثير المعايير الدولية.

▪ **الإرهاب** كتهديدٍ كبيرٍ للأمن العالمي في العقود الأخيرة. وهو ينطوي على استخدام العنف أو التهديد به، غالبًا ضد المدنيين، من قِبل جهاتٍ غير حكومية لتحقيق أهدافٍ سياسية. ويمكن أن يكون الدافع وراء الإرهاب دوافعٌ متنوعة، منها التطرف الأيديولوجي، والمظالم السياسية، والنزعة القومية. ويطرح الإرهاب تحدياتٍ معقدةً للدول والمجتمع الدولي، مما يتطلب اتباع نُهُجٍ متعددة الجوانب لمواجهته.

▪ **الأمن الدولي** مفهومٌ واسعٌ يشمل الجهود المبذولة لمنع الحروب، وإدارة النزاعات، وتعزيز السلام والاستقرار في النظام العالمي. وقد ركّز تقليديًا على الأمن العسكري وتوازن القوى بين الدول. إلا أن نطاق دراسات الأمن توسّع ليشمل قضايا مثل الأمن الاقتصادي، والأمن البيئي، والأمن البشري، والأمن السيبراني. يتطلب الحفاظ على الأمن الدولي مجموعةً من الأدوات والمناهج، بما في ذلك الدبلوماسية،

والحد من التسلح، والقانون الدولي، ودور المنظمات الدولية، وفي بعض الحالات، استخدام القوة العسكرية. يُعدّ فهم أسباب النزاعات والطبيعة المتعددة الجوانب للأمن أمرًا بالغ الأهمية لمواجهة تحديات السلام والاستقرار العالميين في القرن الحادي والعشرين.

○ الفصل الثاني عشر: الحوكمة العالمية والمنظمات الدولية

▪ المنظمات الدولية: أنواعها ووظائفها ودورها في الشؤون العالمية)على سبيل المثال، الأمم المتحدة، (ومنظمة الصحة العالمية.

▪ تشير الحوكمة العالمية إلى مختلف العمليات والمؤسسات، الرسمية وغير الرسمية، التي تُدير العلاقات وتُعالج المشكلات المشتركة على المستوى الدولي. ومن أهم مكونات الحوكمة العالمية الدور الذي تلعبه المنظمات الدولية، وهي هياكل رسمية تُنشئها الدول أو جهات فاعلة أخرى لتحقيق أهداف مشتركة وتسهيل التعاون عبر الحدود.

▪ تتنوع المنظمات الدولية. تتكون **المنظمات الحكومية الدولية** من الدول كأعضائها الرئيسيين. ولعل **الأمم المتحدة** هي أبرز مثال على المنظمات الحكومية الدولية العالمية، إذ تضطلع بوظائف واسعة تشمل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتعزيز حقوق الإنسان، ودعم التنمية المستدامة. ومن المنظمات الحكومية الدولية المهمة الأخرى منظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمات إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا)آسيان(.

▪ **المنظمات غير الحكومية** هي منظمات خاصة غير ربحية تعمل بشكل مستقل عن سيطرة الحكومة، وتلعب دورًا متزايد الأهمية في الشؤون العالمية. تعمل المنظمات غير الحكومية على مجموعة واسعة من القضايا، بدءًا من المساعدات الإنسانية والتنمية، وصولًا إلى حماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان. وغالبًا ما تتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والدول لمواجهة التحديات العالمية.

▪ **وظائف** متنوعة. فهي توفر منصات **للدبلوماسية والتفاوض** بين الدول، مما يساعد على منع النزاعات وتسهيل التعاون. كما أنها تضع **المعايير والقواعد الدولية** التي تحكم سلوك الدول في مجالات مثل التجارة وحقوق الإنسان وحماية البيئة. كما تلعب المنظمات الدولية دورًا حاسمًا في **معالجة القضايا العابرة للحدود الوطنية** التي تتطلب عملًا جماعيًا، مثل تغير المناخ والأوبئة والأزمات الاقتصادية. ورغم أن

المنظمات الدولية قد تكون جهات فاعلة مؤثرة في الشؤون العالمية، إلا أن فعاليتها غالبًا ما تتشكل بمصالح الدول الأعضاء وأفعالها.

- **القانون الدولي والدبلوماسية: المبادئ الأساسية ودورها في العلاقات الدولية.**

- القانون الدولي هو نظام من القواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي. بخلاف القانون المحلي الذي تضعه وتنفذه دولة واحدة، ينبع القانون الدولي أساسًا من المعاهدات)الاتفاقيات الرسمية بين (الدول، والممارسات العرفية الملزمة والمقبولة على نطاق واسع، والمبادئ العامة للقانون التي تعترف بها الدول المتحضرة. يغطي القانون الدولي مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك حقوق الدول ومسؤولياتها، وقانون البحار.

- **حقوق الإنسان وقوانين الحرب.**

- من المبادئ الأساسية للقانون الدولي مبدأ **المساواة في السيادة بين الدول**، الذي ينص على تساوي جميع الدول أمام القانون الدولي، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو نظامها السياسي. ومن المبادئ الأساسية الأخرى **عدم استخدام القوة** في العلاقات الدولية، مع وجود استثناءات للدفاع عن النفس والإجراءات التي يأذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما يؤكد القانون الدولي على أهمية مبدأ **"العقد شريعة المتعاقدين"**، وهو مبدأ وجوب الالتزام بالاتفاقيات، ويلزم الدول بالالتزام بالمعاهدات التي وقعتها.

- **الدبلوماسية** هي ممارسة إجراء المفاوضات والحفاظ على العلاقات بين الدول من خلال ممثلين معتمدين. وهي أداة أساسية لإدارة العلاقات بين الدول، وحل النزاعات سلميًا، وتعزيز التعاون. تتخذ الدبلوماسية أشكالًا متنوعة، بدءًا من المفاوضات الثنائية بين دولتين وصولًا إلى المناقشات متعددة الأطراف التي تضم العديد من الدول في المنظمات الدولية. تشمل وظائف الدبلوماسية التواصل والتفاوض والتمثيل وتعزيز مصالح الدولة على الساحة الدولية. في عالم متزايد

الترابط، تُعد الدبلوماسية الفعالة واحترام القانون الدولي أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على نظام دولي مستقر وسلمي.

الخاتمة

تُقدم دراسة العلوم السياسية رؤى قيّمة في عالم السلطة والحوكمة والتفاعل الإنساني المُعقّد. بصفتكم طلابًا في السنة الأولى في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ستنطلقون في رحلة لفهم القوى التي تُشكّل مجتمعاتنا والمشهد العالمي. تُشكّل المفاهيم والنظريات والمؤسسات التي استكشفناها في هذا النص التمهيدي أساسًا للتعامل مع الواقع السياسي المُتطوّر باستمرار في القرن الحادي والعشرين.

إن فهم السياسة ليس مجرد تمرين أكاديمي، بل هو أساسٌ للمواطنة الفاعلة والمسؤولة في عالمنا المعاصر. من خلال التعمق في المفاهيم الأساسية للعلوم السياسية، تُصبح مؤهلًا لتحليل الأحداث السياسية تحليلًا نقديًا، وتقييم مقترحات السياسات، والمشاركة بفعالية في العمليات الديمقراطية. تُمكّنك المعرفة المكتسبة من هذا المجال من اتخاذ قرارات مدروسة، والمساهمة في الحوار العام، والسعي نحو مجتمع أكثر عدلًا وإنصافًا.

تُنمّي دراسة العلوم السياسية مجموعةً من المهارات والمنظورات القيّمة. فهي تُعزّز التفكير النقدي، والمنطق التحليلي، والقدرة على تقييم الأدلة بموضوعية. كما تُشجّع على فهم وجهات النظر المتنوعة وتعقيدات القضايا السياسية. سواءٌ اخترتَ العمل في السياسة، أو الشؤون الدولية، أو القانون، أو الصحافة، أو أي مجال آخر، فإنّ الرؤى والمهارات التي تكتسبها من دراسة العلوم السياسية ستفيدك بلا شك، وتُمكّنك من أن تكون مشاركًا أكثر وعيًا وتفاعلًا وفعالية في العالم من حولك. مع استمرارك في دراستك، تذكّر أن السياسة ليست رياضةً للمشاهدة؛ بل هي عملية ديناميكية ومتواصلة، ولكلٍّ منا دورٌ يلعبه فيها.

قائمة المراجع:

1. Andrew Heywood, "Global Politics" – *Bloomsbury Academic* – U.K: 2014.
2. Andrew Heywood, "Political Ideologies: An Introduction" – *Red Globe Press* – U.K: 2021 (Ed. 7).
3. Andrew Heywood, "Political Theory: An Introduction" – *Red Globe Press* – U.K: 2015 (Ed. 4).
4. Andrew Heywood, "Politics" – *Red Globe Press (Macmillan)* – U.K, 2019 (Ed. 5).
5. Anthony M. Orum, "Introduction to Political Sociology" – *Oxford University Press* – USA: 2019 (Ed. 6).
6. Bill Jones et al., "Politics UK" – *Routledge* – U.K: 2021 (Ed. 10).
7. Craig Parsons, "Introduction to Political Science" – *Oxford University Press* – USA: 2021.
8. David Miller, "Political Philosophy: A Very Short Introduction" – *Oxford University Press* – U.K: 2003.
9. Douglas W. Simon et al., "The Challenge of Politics: An Introduction to Political Science" – *CQ Press* – USA: 2021 (Ed. 5).
10. Janet Buttolph Johnson et al., "Political Science Research Methods" – *CQ Press* – USA: 2019 (Ed. 9).
11. Jeffrey Kopstein & Mark Lichbach, "Comparative Politics: Interests, Identities, and Institutions in a Changing Global Order" – *Cambridge University Press* – U.K: 2014 (Ed. 4).
12. John Baylis et al., "The Globalization of World Politics" – *Oxford University Press* – U.K: 2023 (Ed. 9).

13. John Hoffman & Paul Graham, "Introduction to Political Theory" – *Routledge* – U.K: 2022 (Ed. 5).
14. Leonardo Morlino et al., "Political Science: A Global Perspective" – *SAGE Publications* – U.K: 2017.
15. Michael G. Roskin et al., "Political Science: An Introduction" – *Pearson* – USA: 2020 (Ed. 14).
16. Philip H. Pollock III"Political Analysis: A Guide to the Essentials" – *CQ Press* – USA: 2021 (Ed. 2).
17. Richard Bellamy & Andrew Mason"Political Concepts" – *Manchester University Press* – U.K: 2003.
18. Richard W. Mansbach & Kirsten L. Taylor"Introduction to Global Politics" – *Routledge* – USA/U.K: 2021 (Ed. 5).
19. Robert E. Goodin: "The Oxford Handbook of Political Science" – *Oxford University Press* – U.K: 2011.
20. Robert Garner et al., "The Basics of Political Science" – *Oxford University Press* – USA: 2009.
21. Scott Burchill et al., "Theories of International Relations" – *Red Globe Press* – U.K: 2022 (Ed. 6).
22. W. Phillips Shively, "Power & Choice: An Introduction to Political Science" – *McGraw-Hill* – USA: 2022 (Ed. 15).